**الاليات القانونبة لمكافحة الفساد على المستوى الاقليمي (على سبيل المثال منطقة رستوف)**

أهمية موضوع البحث:

يتم تحديده من خلال عدد من العوامل، أولها أن فعالية مهام الدولة التي تواجهها دولتنا في مختلف مجالات المجتمع (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية) تعتمد إلى حد كبير على جودة عمل جهاز الدولة. ولكن في المرحلة الحالية، فإن مستوى الفساد مرتفع للغاية لدرجة أن كفاءة الإدارة العامة تنخفض بشكل كبير، وهذا يسبب أضرارا اقتصادية هائلة للاتحاد الروسي، وبالإضافة إلى ذلك، يشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومي لبلدنا. في الأساس، يعيق الفساد الحلول للعديد من أهم المهام التي تواجه الدولة والمجتمع فيما يتعلق بإنشاء دولة سيادة القانون، وتطوير الديمقراطية، وتحسين نوعية حياة السكان ومستوى رفاهية المواطنين الروس.

الغرض والأهداف من درجة الماجستير

الأطروحات:

الهدف هو دراسة نظرية شاملة للآليات القانونية لمكافحة الفساد على المستوى الإقليمي (باستخدام مثال منطقة روستوف).

موضوع الدراسة

* العلاقات العامة الناشئة في عملية مكافحة الفساد،

موضوع البحث

الإجراءات القانونية التنظيمية بشأن مكافحة الفساد في روسيا، وأنشطة السلطات الحكومية لمكافحة الفساد؛ أ

وكذلك الدراسات والرسائل العلمية والمقالات العلمية وغيرها

المصادر النظرية للموضوعات

أبحاث الأطروحة.

أهداف البحث:

1. إعطاء تحليل للفساد كظاهرة اجتماعية،
2. النظر في تاريخ وحالة الفساد في روسيا:
3. تحديد الآليات التنظيمية والقانونية لمكافحة الفساد في الاتحاد الروسي:
4. النظر في نظام مكافحة الفساد في منطقة روستوف،
5. تحديد اتجاهات عمل مكافحة الفساد مع المنظمات العامة؛
6. دراسة موقف السكان من الفساد كشرط للنجاح. أنشطة مكافحة الفساد،
7. تحديد الاتجاهات الرئيسية. تعزيز مكافحة الفساد.

(هنا)

الإطار القانوني التنظيمي للدراسة:

1. اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تم اعتمادها في نيويورك في 15 نوفمبر 2000 بموجب القرار 55/25 الصادر عن الجلسة العامة الثانية والستين للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة)
2. دستور الاتحاد الروسي.
3. القانون الجنائي للاتحاد الروسي
4. القانون الاتحادي الصادر في 25 ديسمبر 2008 رقم 273-FZ "بشأن مكافحة الفساد"
5. القانون الاتحادي رقم 230-FZ بتاريخ 3 ديسمبر 2012 "بشأن التحكم في امتثال نفقات الأشخاص الذين يحلون محلهم"

المناصب الحكومية، وغيرهم من الأشخاص على دخلهم"

1. القانون الاتحادي رقم 79-FZ بتاريخ 05/07/2013 "بشأن حظر فئات معينة من الأشخاص من فتح حسابات وامتلاكها"

(الودائع)، وتخزين الأموال النقدية والأشياء الثمينة في البنوك الأجنبية الموجودة خارج أراضي الاتحاد الروسي، وامتلاك و(أو) استخدام الأدوات المالية الأجنبية"

1. مرسوم رئيس الاتحاد الروسي بتاريخ 29 يونيو 2018 رقم 378 "بشأن الخطة الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2018-2020"

ب. مرسوم رئيس الاتحاد الروسي بتاريخ 31 ديسمبر 2015 رقم 683 "بشأن استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي"

الأدوات الرئيسية لإدارة الدولة لعمليات مكافحة الفساد هي وثائق برامجية، كالخطة الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. فهي تحدد مسار سياسة الدولة لمكافحة الفساد، وتنظم عملياتها على المستوى الاتحادي.

1. الجوهر الاجتماعي والقانوني للفساد

الفساد، في المقام الأول، ظاهرة اجتماعية ناجمة عن ظروف الحياة البشرية في المجتمع. ومشكلة الفساد مشكلة إنسانية عالمية، ويتطلب حلها تعاونًا بين الدول. وآثار الفساد السلبية هائلة، مما يجعل مكافحة هذه الظاهرة أمرًا بالغ الأهمية للدولة.

يعود تاريخ الفساد إلى فترة ظهور أولى مؤسسات الدولة. ويُميز العلماء حاليًا عدة مراحل لتطور هذه الظاهرة الاجتماعية، من بينها المرحلة القديمة من تطور الرشوة، التي اتسمت بتطور أقدم أشكال الدولة في الإمارات الروسية والإمبراطورية الروسية في الفترة الممتدة من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر.

الإطار القانوني للبحث الذي تم إجراؤه:

1. اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (المعتمدة في نيويورك بتاريخ 15/11/2000 بموجب القرار 55/25 في الجلسة العامة الثانية والستين للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة)

2. دستور الاتحاد الروسي

3. القانون الجنائي للاتحاد الروسي

4. القانون الاتحادي رقم 273-FZ الصادر في 25 ديسمبر 2008 بشأن مكافحة الفساد

القانون الاتحادي رقم 230-FZ الصادر بتاريخ 3 ديسمبر 2012 "بشأن الرقابة على التزام شاغلي المناصب الحكومية وغيرهم من الأشخاص بنفقاتهم"

6. القانون الاتحادي الصادر بتاريخ 7 مايو 2013 رقم 79-FZ "بشأن حظر فتح وامتلاك حسابات (ودائع)، وتخزين النقود والأشياء الثمينة في البنوك الأجنبية الواقعة خارج أراضي الاتحاد الروسي، وامتلاك و/أو استخدام الأدوات المالية الأجنبية"

7. مرسوم رئيس الاتحاد الروسي بتاريخ 29.06.2018 رقم 378 "بشأن الخطة الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2018-2020"

8. مرسوم رئيس الاتحاد الروسي المؤرخ 31 ديسمبر 2015 رقم 683 "بشأن استراتيجية الأمن القومي للاتحاد الروسي"

وطني

مكافحة الفساد

الأدوات الرئيسية لإدارة الدولة لعمليات مكافحة الفساد هي وثائق برامجية، مثل الخطة الوطنية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. فهي تحدد اتجاه سياسة الدولة لمكافحة الفساد، وتنظم عملياتها على مستوى الإدارة الاتحادية للدولة.

1. الجوهر الاجتماعي والقانوني للفساد

الفساد، في المقام الأول، ظاهرة اجتماعية ناجمة عن ظروف الحياة البشرية في المجتمع. ومشكلة الفساد مشكلة إنسانية عالمية، ويتطلب حلها تعاونًا بين الدول. وآثار الفساد السلبية هائلة، مما يجعل مكافحة هذه الظاهرة أمرًا بالغ الأهمية للدولة.

يعود تاريخ الفساد إلى فترة ظهور أولى مؤسسات الدولة. ويُميز العلماء حاليًا عدة مراحل لتطور هذه الظاهرة الاجتماعية، من بينها المرحلة القديمة من تطور الرشوة، التي اتسمت بتطور أقدم أشكال الدولة في الإمارات الروسية والإمبراطورية الروسية في الفترة من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر

. الأسس القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد

بيتو

17

%

ومن المهم في مكافحة الفساد وجود قوانين تنظيمية تحدد المسؤولية عن ارتكاب جرائم الفساد والجرائم ذات الطبيعة الفسادية.

ينص قانون الاتحاد الروسي بشأن الجرائم الإدارية على المساءلة الإدارية عن جرائم الفساد. ويُحاسب شاغلو بعض المناصب إداريًا على ارتكابهم مخالفات إدارية في حال عدم أدائهم أو أدائهم غير السليم للمهام الموكلة إليهم. وقد أُنشئ مركز التحول الرقمي اللازم في منطقة روستوف، بهدف ضمان التفاعل بين الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

ونحن نؤمن بأن استخدام التقنيات الرقمية للذكاء الاصطناعي والرقمنة يشكل جانباً أساسياً في التنمية والتحول النوعي للمنطقة، وكذلك في مكافحة الفساد ومظاهره.

وينبغي توجيه الجهود الرئيسية مباشرة نحو القضاء على أسباب هذه العملية، فضلاً عن إيجاد حل تقدمي وعالي الجودة للقضايا والمشاكل القائمة في سياسة مكافحة الفساد.

3. مشاكل تحسين أنشطة مكافحة الفساد

آلية سياسة مكافحة الفساد هي منظومة من الجهات المختصة وأنشطتها الرامية إلى تهيئة الظروف التي تُسهّل تنفيذ تدابير مكافحة الفساد. يربط الكثير من المواطنين الفساد بالهياكل الحكومية، وهو أمرٌ يُسلّط عليه الضوء ليس فقط في وسائل الإعلام والروايات، بل أيضًا في العلاقات اليومية في المجتمع.

الميزة المميزة الرئيسية لتطبيق سياسة مكافحة الفساد في الدولة الوطنية هي أنه على الرغم من العمل الجاري، فإن هذه السياسة ليست منهجية، ولا تشارك فيها وسائل الإعلام وجميع مؤسسات المجتمع المدني بالقدر المطلوب.

آلية مكافحة الفساد

التحكم في النظام الفرعي

إدارة الدولة لعمليات مكافحة الفساد

آلية التفاعل

النظام الفرعي المدار

الأحكام المقدمة للدفاع:

1. يُعد الفساد حاليًا أحد العوائق الرئيسية أمام تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية في الاتحاد الروسي، ويُعرّفه بعض المؤلفين أيضًا بأنه "مرض اجتماعي متقدم يعيق الحركة العامة على طريق تحديث البلاد".

٢. سياسة مكافحة الفساد هي نشاطٌ متواصلٌ ومنهجيٌّ لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني، يهدف إلى تطوير وتنفيذ تدابير متنوعة، وقائية وتحذيرية وتقييدية ونهائية، باستمرار، بهدف القضاء على مظاهر الفساد وأسبابه وظروفه والحدّ منها. وفي جوهرها، تُعدّ سياسة مكافحة الفساد، في المقام الأول، سياسةً قانونيةً تهدف إلى صياغة وتطبيق معايير تشريعات مكافحة الفساد في مجال مكافحة الجرائم والجنح، وحل مشكلة التصدي المنهجي للفساد.

٣. إن ضمان نجاح تحقيق هدف سياسة مكافحة الفساد يكمن في توفير الوسائل القانونية اللازمة، والتي تُفهم على أنها أساليب الدولة والمجتمع لمواجهة الممارسات غير القانونية للمشاركين في علاقات الفساد، والتي تُنفذ في إطار اللوائح القانونية المعمول بها. وينبغي أن تشمل هذه الوسائل تحسين النظام القانوني الروسي، وتطبيق قيود قانونية خاصة، وتحديد المسؤولية القانونية، وتدابير الحماية القانونية في مكافحة مظاهر الفساد.

4. في إطار مكافحة الفساد على المستوى الإقليمي، من الضروري إجراء تحول رقمي شامل لسياسة مكافحة الفساد في منطقة روستوف.